

sccr/47/9

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 1 ديسمبر 2025**

# اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، من 1 إلى 5 ديسمبر 2025

النسخة المحدثة من الوثيقة "الأهداف والمبادئ بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسسات التعليم والتدريس والبحث" SCCR/27/8))

*من إعداد وفد الولايات المتحدة الأمريكية*

## *مقدمة*

تحتوي هذه الوثيقة على نسخة محدثة من الوثيقة "الأهداف والمبادئ بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث" (الوثيقة SCCR/27/8)، التي قدمتها الولايات المتحدة في الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف) في عام 2014.

وتطمح الوثيقة إلى تشجيع الدول الأعضاء على تيسير أنشطة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث من خلال اعتماد استثناءات وتقييدات مصمّمة بعناية تمكّن تلك المؤسسات من الاضطلاع بمهامها العامة المهمة، كما يرد شرحه بمزيد من الاستفاضة أدناه.

## *معلومات عامة*

يُعد نظام حق المؤلف وسيلة لتحفيز البحث والنشر في الميدان العلمي. فهو يؤدي دوراً حاسم الأهمية في استحداث وتعميم مصنفات التأليف التي تُستخدم في مجال التعليم، وفي تدعيم الأهداف التعليمية والتدريسية والبحثية. وعليه فإن ضمان توازن مناسب بين الحقوق وبين الاستثناءات والتقييدات، وفقاً للالتزامات، بما في ذلك اختبار الخطوات الثلاث[[1]](#footnote-2) من الأمور التي تدعم مهام وأنشطة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث.

## *اعتماد استثناءات وتقييدات وطنية*

*الهدف:*

تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد استثناءات وتقييدات مركّزة في قوانينها الوطنية تتماشى مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك اختبار الخطوات الثلاث، بما يمكّن بعض استخدامات المصنفات المحمية بحق المؤلف لأغراض تعليمية لا تستهدف الربح مع الحفاظ على التوزان بين حقوق المؤلفين والمصلحة العامة بمفهومها الأوسع، لا سيما التعليم والبحث والنفاذ إلى المعلومات.

*المبادئ:*

تدعم الاستثناءات والتقييدات لأغراض التعليم والبحث الوظائف الأساسية للمؤسسات التعليمية غير الربحية على جميع المستويات، وذلك من خلال النهوض بالمعرفة عبر الحفاظ على التراث الثقافي والفني والعلمي في العالم وتيسير النفاذ إلى المعارف وتعميمها لأغراض التدريس والتعلم.

كما تدعم الاستثناءات والتقييدات لأغراض التعليم والبحث الأهداف المجتمعية بمساعدة الأفراد على تفجير طاقاتهم والمساهمة بطريقة مجدية في الحياة العامة.

وينبغي أن تحترم الاستثناءات والتقييدات لأغراض التعليم والبحث ما يقدمه المؤلفون والناشرون من إسهامات قيّمة في استحداث وتعميم المصنفات التي تعود بالمنفعة على الأوساط التعليمية والجمهور عموماً وينبغي أن تكون متسقة مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك معيار الخطوات الثلاث.

## *تعزيز النفاذ إلى المواد التعليمية والبحثية بتدعيم سوق تجارية نشطة*

*الأهداف:*

تعزيز النفاذ إلى المواد التعليمية والبحثية بدعم السوق التجارية الخاصة بتلك الموارد، بغرض تحقيق أقصى مستوى من حيث توافر المصنفات العالية الجودة المحمية بحق المؤلف لأغراض التعليم والبحث.

وتشجيع ودعم نماذج الترخيص المرنة والطوعية التي تمكّن مالكي حق المؤلف والمستخدمين من إقامة علاقة مرضية بالنسبة للطرفين.

*المبادئ:*

تسهم السوق التجارية النشطة، عندما تكون مدعومة باستخدام نماذج الترخيص المرنة والطوعية، في تيسير النفاذ إلى المواد التعليمية والبحثية العالية الجودة، وتزيد بقدر كبير في عدد المصنفات المنشورة المتاحة للجمهور.

وتعود تلك السوق التجارية، خصوصاً عندما تكون مدعومة باستخدام نماذج الترخيص المرنة والطوعية، بالمنفعة على كامل المؤسسات التعليمية والأوساط المستهدفة، بما في ذلك الكيانات الخاصة والعامة، وعلى طائفة من التجارب ابتداءً من مراحل التعليم الابتدائي الأولى إلى برامج تعليم الكبار وبرامج الدرجات الجامعية المتقدمة.

وبإمكان نماذج الترخيص المرنة والطوعية تفعيل وتيسير الاستخدامات التعليمية للمصنفات المحمية بحق المؤلف التي ليست مشمولة بتقييدات واستثناءات في القانون الوطني، ممّا يسمح بإتاحة المواد للطلاب والمعلّمين بأشكال متنوعة وبمجموعة من الأنساق القابلة للتشغيل البيني، من الكتب المطبوعة إلى النصوص الرقمية و مصنفات الوسائط المتعدّدة.

ويمكن للقطاعين العام والخاص أيضاً تيسير توافر المواد التعليمية على الإنترنت والإسهام بالتالي في تعزيز الإبداع والابتكار وتقنيات التدريس الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

ومواصلة تحفيز استحداث المصنفات التعليمية والأكاديمية وتوزيعها من الأمور الضرورية لضمان النفاذ إلى مواد تعليمية دقيقة وعالية الجودة.

## *دعم الاستثناءات والتقييدات لأغراض الاستخدام في بيئات التعلم الآخذة في التطور تكنولوجياً*

*الهدف:*

العمل، وفقاً للالتزامات الدولية، مثل اختبار الخطوات الثلاث، على دعم الاستثناءات والتقييدات التي تعترف بأهمية حق المؤلف وتسعى، في الوقت ذاته، إلى مواصلة تدعيم وتمكين بعض الاستخدامات في بيئات التعلم الآخذة في التطور تكنولوجياً.

*المبادئ:*

الاستثناءات والتقييدات التي تدعم بيئات التعلم الآخذة في التطور تكنولوجياً، مثل التعلم عبر الإنترنت والتعلم المختلط، من الوسائل المهمة لمواكبة التكنولوجيا وأساليب التعلم الجديدة، وبإمكانها تعزيز وتشجيع نشر أدوات التعلم على نطاق أوسع.

والاستثناءات والتقييدات الوطنية المحدّدة في البيئة الإلكترونية والتي تسمح بالاستخدام غير الربحي لأجزاء معقولة ومحدودة من المصنفات فيما يخص أنواع التدريس والتعلم عبر الإنترنت وغير ذلك من نُهج التعلم القائمة على التكنولوجيا من الأمور التي قد تمنح فرصة التعلم لطائفة واسعة ممّن يفتقرون إلى الوسائل المادية للنفاذ إلى المرافق التعليمية.

## *المبادئ العامة الأخرى*

هناك استثناءات وتقييدات أخرى، غير مرتبطة تحديداً بالسياق التعليمي، يمكنها أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً في تمكين مؤسسات التعليم والتدريس والبحث غير الربحية من الاضطلاع بمهمة الخدمة العامة المسندة إليها.

وينبغي للدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها الدولية، الاعتراف بتقييدات مناسبة فيما يخص بعض أنواع الأضرار المالية المنطبقة على مؤسسات التعليم والتدريس والبحث التي لا تستهدف الربح، وموظفيها ووكلائها عندما يتبيّن أنّهم تصرّفوا بحسن نية لأنّهم ظنّوا، أو كانت لديهم أسباب معقولة دفعتهم للظنّ، بأنّ تصرّفهم لا يتعارض مع قانون حق المؤلف.

ولمالكي الحقوق دور حاسم في ضمان النفاذ المستدام إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي الحالات التي تقتضي فيها التكنولوجيا السريعة التطور حلولاً مرنة، ينبغي للدول الأعضاء تشجيع كل أصحاب المصالح على استنباط حلول تعاونية وابتكارية.

وينبغي أن يكون لمؤسسات التعليم والتدريس والبحث ضمانات كافية لتأمين ممارسة مسؤولة وقانونية لاستثناءات وتقييدات تعود بالمنفعة على تلك المؤسسات.

[نهاية الوثيقة]

1. يمنح النظام الدولي لحق المؤلف الدول الأعضاء سلطة تقديرية واسعة لسن الاستثناءات والتقييدات بشأن حق المؤلف من أجل النهوض بالسياسات الثقافية والتعليمية الوطنية، بالتوازي مع مراعاة الالتزام العام بأن تقتصر الاستثناءات والتقييدات المفروضة على الحقوق الاستئثارية على حالات خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف وليس فيها مساس على نحو غير معقول بالمصالح المشروعة للمؤلف. انظر(ي)، على سبيل المثال، المادة 9(2) من اتفاقية برن. [↑](#footnote-ref-2)